

برل الاشتراك هو ستة
ص
١٠٠ في مصر والسودان
١٥٠ في سائر الممالك الأخرى
نعم العدد ٢٠ ملياً
الإعلانات
يتفق عليها مع الإدارة

الرسالة

مجلة أسبوعية للعلم والفنون

ARRISSALAH

Revue Hebdomadaire Littéraire

Scientifique et Artistique

صاحب المجلة ومديرها
ورئيس تحريرها المنول

احمد حسن الزيات

الإدارة

دار الرسالة بشارع السلطان حسين

رقم ٨١ - عابدين - القاهرة

تليفون رقم ٤٢٣٩٠

العدد ٧٩٥ «القاهرة في يوم الاثنين ٢٤ ذوالقعدة سنة ١٣٦٧ - ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨» السنة السادسة عشرة

في الروتين الحكومي :

إرادة الصغير إدارة الكبير

خفي الدبث أو غفت الرقابة أو اشتركت المنفعة !
تمال أقص عليك بهض ما أعلم على هذه البيروقراطية من سوء
عسى أن يكون في قصصه إنماش اضميرك إن كنت عاملاً في
هذا النظام وعبئت به ، أو تمزية لنفسك إذا كنت معمولاً به
وتأذبت منه :

غضب مالك الأرض في قربتنا على شاب من شبابها الأختيار
لأنه جرؤ عليه يوماً فطلب منه أن يردم ركة التي تحيط بالقرية
إحاطة الغل بالعنق وأراه أن من الخبير له أن يبق فلاحيه حى
المريا ليظلوا قادرين على رى أراضيه بعرفهم وتنفيذ خزائنه بدمهم
وكان لهذا المالك الغضبان قرابة بيمض أولى الأمر في وزارة
الداخلية ، فاستمدام عليه ، فأنف الإدارى الصغير تقريراً غيايباً
عن هذا الرجل رماه فيه بتهديد حياة الناس بالإجرام ، وتكدير
أمن البلاد بالشغب ، ووافق الأمور الماوم ، وأيد المدير المأمور ،
وصدق الوزير المدير ، و'حكم على البرى' حكماً عسكرياً بالاعتقال
سته أشهر تجدد لمثل ذلك ، إذالم يرض عنه المالك ! فلما علت
بالأمر طلبت الأذن على وزير الداخلية ، وكان يومئذ فؤاد باشا
سراج الدين ، وعرضت عليه القضية ، فقال في لغة أنيقة ولهجة
رقيقة : إن هذا الرجل من الأشقياء (المخربين) ، ولا أحب أن
يشفع مثلك في مثله . فقلت له : يا باشا ، إن الرجل من كرام
قريتي ، وأنا أعرفه كما أعرف أبناء أمرتى . فقال : وماذا أصنع
في تقرير رسمى حقه المركز وأيدته المديرية واهتمتة الوزارة ؟

من المعجائب التي قلما يعجب لها أحد أن هذه الأداة
الحكومية على ضخامتها وجلالاتها وخطورها ، إنما يحركها سفار
الموظفين حيناً بالمقل وأحياناً بالهوى ؛ فإذا حدث في أسافلها
المخلل أو الخلل - وكثيراً ما يحدث ذلك عن جهل أو عن
علم - أصد آلياً في أعاليها حتى يبلغ ذرى الرياسة فيدخل على
المدير أو على الوزير ، مزوداً بالفقاربر الشارحة ، مؤيداً بالتواقيع
المنقصة ، فلا يسمعه إلا أن يصدق ما بين يديه ، فيقبل الخطأ على
أنه صواب ، ويرد الحق على أنه باطل . وتلك إحدى سيئات
البيروقراطية (hiérarchie) وهي النظام الإدارى الذى يقضى
بتدرج الناس في المال والأعمال والتبعات ، فيبدأ الأمر
بالأصغر فالصغير ، ثم ينتهى إلى الكبير فالأ كبير ؛ وكلما انتقل
الأمر من درجة إلى درجة أسرع النظر فيه ، وقلت الرقابة عليه ،
وخفت المسئولية عنه .

فالمهدة في هذا النظام كما ترى على الضمير ، إذا سلم سلحت
الأداة وانتظام العمل ، وإذا اعتدل اعتلت الحكومة واضطرب
الحكم . أما حياطة القانون (للأوراق الرسمية) بتشديد العقاب
على من عبث بها أو زور فيها فذلك أمر لا طائل من ورائه إذا

فانصرفت حردان أسيفاً على الحن يدممه تقرير باطل فيزهق ، وعلى العمل يصيبه تقرير جائر فيهلك . وسقى المسكين في سجنه يقاسي ألم الجور وذل الاعتقال ، حتى سقطت الوزارة القائمة ، وألغيت العسكرية الحاكمة ، فزالت من الرجل في التور صفات الإجرام ، وخرج من معتقله إلى أهله بسلام !

وأفصل من وظيفته محضر شاب كان يعمل في محكمة (عينية) من مراكز الدر ، لأنه غاب عن مكان عمله خمسة عشر يوماً من غير إذن . وبسبب غيابه أن الرض أدركه في آخر يوم من أيام أجازته السنوية ، وكان يقضيها مع امرته بالنصورة ، فطلب أجازة مرضية ، فأبأها عليه مفتش صغير كانت بينه وبينه خصومة ، وقرر للرياسة أن الرجل صحيح البدن ولكنه مريض النية ، فهو يأبى العودة إلى بلاد النوبة ويبارض ليسى . وصدق الكبير فأمره بالعودة إلى العمل بعد انقضاء الأجل ، وكانت الدلة شديدة والشقة بعيدة ، فلم يدخل عينية إلا ليقراً كتاب فصله ، ويرجع بالشقاء والبؤس إلى أهله !

وقضى المسكين في المطّل أشهراً بطعم أطفاله الأربعة وأهمهم بالدين ، وبدائع الضر عنه رغبهم بالأمل ، حتى عرضت بنفسى ظلامته على صاحب المال إبراهيم باشا عبد الهادي وكان يومئذ يتولى وزارة العدل بالنيابة ، فانتفع ببطلان نهيمته ، وأعادته إلى وظيفته بمرتبه ودرجته ومدته .

وقضى المسكين في العمل أشهراً يجاهد نصب العيش ويكابد وصب الداء حتى أودى به السلال على سرير موحش ووساد قلق . وكان في إدارة المستخدمين بوزارة العدل عصبة من صغار الموظفين تتجرع نوح الملاوات والدرجات ، فينقضون البرم ويرمون المنقوض ، والكبار من غير فطنة ولا علم يحملون ما عقودوا ويمقدون ما حلوا ، فقررت هذه العصبة أن إعادة الموظف للمرحوم إلى عمله بعد فصله كانت نميننا من جديد يجب أربعة عشر عاماً قضاها في الخدمة ! وانتظرت المصيبة من ورثة الميت المساومة ؛ ولكن البتاي الأربعة الضفاف ، والأيم المستيرة الفقيرة ، كانوا لا يخرجون من مسكنهم النابي ، ولا يفيعون من حزنهم الطويل ، فأمضى الكبار ما قضى به الصغار ، وقدرت

المكافأة بجنهين تقطع منهما الدمعة !

وبلغتني المأساة فمرضتها على صاحب المال أحمد مرسي بدر وزير العدل - وكان قد كشف بفظنته وبقظته مر هذه المصيبة - فنظر في هذه القضية بنفسه ، وكتب إلى (المالية) كلمة العدل فيها بيده .

وشكوت إلى (مصاحبة الطرق والسكباري) بالنصورة أن ضيمتنا جزيرة في بحر الأمير طوسون لا يصلها بالشاطي ، الممام إلا طريق وعمر غير سالك ، رسالتها أن تعده ولو على حسابي . ولكن المهندس الصغير تلكاً لأسباب لا تمنى غيره ، فنجأت إلى الرياسة العليا فقررت الطريق وأمرت أن يهد وبصان . فلما جاء الأمر بالتنفيذ ورم أنفه واستطار عناده وأقسم ليقفن دون هذا الطريق مهما يكن الأمر والآمر . وكتب تقريراً زعم فيه أن الطريق خمسة آلاف متر وهو لا يزيد على سبعين قصبه ، وأن في بعضه عقبة كأداء وهو وحده هذه العقبة ! فلما رأت الإدارة هذا الاختلاف بين ما قررت وقرر أرسلت إلى العزبة ثلاثة من مهندسي القاهرة فوافقوا أمامي على ما قررت ، ورسخوا الطريق على ما قدرت ، ولكنهم حين خلوا إليه في مكتبه أصبح الخفيف ثيبلاً والممكن مستحيلًا والكذب صدقًا والممام خاصاً والضرورة ترفاً والنفمة مضرة ! ومن هذا الزور الجريء ألف الموظفون الصغار التقرير ، ورفضه كبيرهم إلى المدير ، فلم يسمه إلا أن يصدق الأوراق الرسمية ويعتمد التوافيق المختصة . ورفعت أنا تقريرى إلى صاحب المال أمير الأدباء ووزير المواصلات ، فهو ينظر فيه نظر القاضي الممام ذالحاكم الحازم ، ويستشهد بالطريق الناطق على التقرير المكتوب ، ويحتج بالواقع الصادق على التقدير المكذوب !

هذه أمثلة ثلاثة مما أعرف . ولعل أمثاله الوف مما يعرف الناس ، سردتها عليك في هذا الإيجاز لتصدق أن إرادة الصغير هي إدارة الكبير ، وأن سراقية الموظفين محال إذا لم تكن للشرف والضمير !

عصمى الزيات

(النصورة)